سبعون عاماً على "اللوبي" السعودي في واشنطن

البنية، الوظيفة، وحدود التأثير

على مراد – مركز طوى للأبحاث والدراسات

المقدمة

تتّصف العلاقات السعودية ـ الأميركية بطابع استثنائي داخل بنية النظام الدولي المعاصر، إذ تتجاوز في أبعادها الاعتبارات الاقتصادية أو الأمنية التقليدية لتتحول إلى علاقة معقّدة تُسهم فيها عناصر الجغرافيا السياسية والطاقة والأيديولوجيا والتكنولوجيا وأمن الممرات البحرية، فضلاً عن دور الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأساسي للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط منذ سبعينيات القرن الماضي. ورغم كثافة الأعمال البحثية التي تناولت محاور هذه العلاقة، بقي أحد الأبعاد الأكثر تأثيراً فيها – وهو استخدام السعودية لأدوات الضغط السياسي والإعلامي داخل الولايات المتحدة – أقل حضوراً في الدراسات الأكاديمية، إما بسبب محدودية الوصول إلى بيانات توثّق تطور هذا النشاط، أو لأن جزءاً كبيراً من هذا الضغط يُمارَس عبر قنوات خاصة لا تتكشّف تفاصيلها إلا من خلال قانون تسجيل الوكلاء الأجانب FARA أو من خلال تقارير صحافية استقصائية.

تستند هذه الدراسة إلى قاعدة بيانات أولية غير منشورة تمتد من عام 1955 حتى عام 2025، وتكشف للمرة الأولى نمطاً زمنياً متّصلاً من التعاقدات بين جهات حكومية سعودية وشركات ضغط أميركية. تكمن أهمية هذه البيانات في أنّها تعيد صياغة الفهم الأكاديمي لتاريخ ما يُسمى "اللوبي السعودي"، إذ تُظهر أنّ بدايات النشاط المنظَّم للسعودية في واشنطن سبقت المرحلة التي شاعت في الأدبيات، والتي تربط نشوء هذا "اللوبي" خلال الثمانينيات. يسمح هذا المعطى الجديد بإعادة كتابة سردية "اللوبي" السعودي على أساس تحليل تجريبي قائم على وثائق، وليس على الانطباعات العامة التي سيطرت على الدراسات المبكّرة في هذا الحقل.

وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً من كونها تربط بين ديناميات السياسة الإقليمية وتحولات سلوك الدولة السعودية تجاه واشنطن، إذ تكشف البيانات بوضوح أنّ كل لحظة سياسية كبرى في الشرق الأوسط – من الطفرة النفطية، إلى نهاية الحرب الباردة، إلى هجمات 11 سبتمبر، إلى الحرب على اليمن، وصولاً إلى قضية مقتل جمال خاشقجي – قد رافقتها زيادة واضحة في حجم التعاقدات أو تغيّر في طبيعتها. وبذلك يصبح تحليل نشاط الضغط السعودي مدخلاً لفهم كيفية رؤية الرياض لدورها في النظام الدولي، وكيفية إدارتها لأزمات الشرعية والصورة وتأمين المصالح الاستراتيجية.

وفي ضوء الأبحاث التي تناولت مكانة اللوبيات في السياسة الأميركية، خصوصاً تلك التي تؤكّد أهمية مجموعات المصالح في إعادة تشكيل البيئة المعلوماتية المحيطة بصانعي القرار[1]، يصبح تحليل التفاعل بين السعودية وجماعات الضغط جزءاً من تحليل أكثر شمولاً لتوازن القوى داخل واشنطن. كما أنّ الدراسات التي تناولت النفوذ الأجنبي في الولايات المتحدة تمنح هذا البحث إطاراً يسمح بفهم لماذا تلجأ الدول، خصوصاً الدول ذات الأنظمة السياسية غير التمثيلية أو تلك التي تواجه حملات نقدية في الإعلام الغربي، إلى الاستثمار الكثيف في أدوات الضغط داخل العاصمة الأميركية[2].

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تكتفي بوصف مسار التعاقدات السعودية، بل تسعى إلى تقديم تحليل بنيوي للمراحل الأربع الكبرى التي مرّ بها هذا النشاط، من مرحلة التأسيس الإعلامي في الخمسينيات والستينيات، ثم مرحلة صفقات السلاح في الثمانينيات والتسعينيات، وصولاً إلى مرحلة الدفاع الوجودي بعد هجمات 11 سبتمبر، وأخيراً مرحلة الهجوم السياسي والإعلامي الواسع في عهد الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان. وبذلك يسهم هذا البحث في سد فجوة واضحة في الأدبيات المعنية بالشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأميركية، مع التأكيد على أهمية التعمّق بشكل أكبر في دراسة هذا الجانب مستقبلاً.

الإطار النظري: مفهوم اللوبي والبعد القانوني لعمل الوكلاء الأجانب

[1] Baumgartner, F. R., & Leech, B. L. (1998). Basic interests: The importance of groups in politics and in political science. Princeton University Press.

[2] Thurber, J., Campbell, C., & Dulio, D. (2018). *Congress and Diaspora Politics: The Influence of Ethnic and Foreign Lobbying*. Suny Press.

تتأسّس فكرة اللوبي في النظام السياسي الأميركي على افتراض مركزي مفاده أنّ عملية صنع القرار ليست حكراً على المؤسّسات المنتخَبة، بل هي نتاج تفاعل معقَّد بين الدولة ومجموعات المصالح وشبكات الخبراء والمؤسسات الإعلامية. ويمثّل اللوبي "أحد أعمدة العملية التشريعية"، لأنه يزوّد صانعي القرار بالمعلومات والمواد التحليلية، ويؤطّر النقاش السياسي ضمن حدود معينة. وتكتسب جماعات الضغط في السياق الأميركي شرعية قانونية تجعلها جزءاً مؤسَّسياً من النظام السياسي لا يمكن عزله عن دينامية الحكم[3].

وعندما ننتقل إلى مفهوم اللوبي الأجنبي، تصبح الصورة أكثر تعقيداً. إنّ لجوء الدول الأجنبية إلى جماعات الضغط الأميركية ينشأ عن "عدم تكافؤ بنيوي" بين الفاعلين الدوليين وبين المؤسسات الأميركية القادرة على صياغة القرارات ذات التأثير العالمي[4]. فالدول التي لا تمتلك امتداداً مجتمعياً أو دينياً أو اقتصادياً داخل الولايات المتحدة – ومنها السعودية – غالباً ما تعتمد على شركات ضغط لتعويض هذا النقص البنيوي. أما من الناحية القانونية، فقد وضع "قانون تسجيل الوكلاء الأجانب – FARA"، الصادر عام 1938، إطاراً تنظيمياً ملزِماً لكل فرد أو شركة تعمل داخل الولايات المتحدة لمصلحة جهة أجنبية. ويوجب القانون على الوكلاء الأجانب كشف طبيعة علاقتهم بالجهة المموِّلة، والأنشطة التي يقومون بها، والمواد الإعلامية التي ينتجونها وينشرونها، والتمويل الذي يتلقّونه.

لا تمتلك السعودية "لوبي" مؤسساتياً منظَّماً على شاكلة AIPAC أو المنظّمات الأرمينية أو الكوبية، بل تعتمد على شبكة واسعة من الشركات الخاصة التي تتغيّر عبر الزمن، تبعاً للملفات المطروحة. وهذا يعني أنّ اللوبي السعودي ليس مجرد مجموعة ضغط، بل هو منظومة علاقات عامة وسياسية مترابطة تتكامل فيها جهود السفارة وشركات الضغط ومكاتب العلاقات العامة وحملات الإعلام المدفوع وتقارير الخبراء. ورغم أنّ عدداً من الباحثين حاولوا تتبع بعض جوانب هذا النشاط، إلا أنّ معظمهم اعتمد على مصادر ثانوية أو على شهادات دبلوماسية، وليس على بيانات كمّية ممتدة[5]. وهنا تأتي القيمة المضافة لقاعدة البيانات الأولية التي يعتمد عليها هذا البحث، لأنها تسمح بربط تطور نشاط "اللوبي" السعودي بمراحل تطور الدولة السعودية نفسها، وبالأزمات الإقليمية والدولية التي مرّت بها المنطقة.

---

[3] مرجع سابق، Baumgartner, F. R., & Leech, B. L.

[4] Straus, J.R. Lobbying from the Outside: Foreign Agents, Lobbyists, and Foreign Advocacy in the USA. Int Groups Adv 13, 527–545 (2024). https://doi.org/10.1057/s41309-024-00221-x

[5] Bronson, R. (2006). Thicker than oil: America's uneasy partnership with Saudi Arabia. Oxford University Press.

أولًا: المرحلة التأسيسية (1955–1980)

تشير البيانات المستقاة من أرشيف وزارة العدل الأميركية – قسم تسجيل العملاء الأجانب FARA إلى أنّ أوّل تعاقد سعودي–أميركي موثّق سُجّل في الوزارة يعود إلى عام 1955، حصل مع "مركز المعلومات العربي – Arab Information Center". مثّل المركز إحدى القنوات الأولى التي أُنشئت لتقديم سردية عربية عامة في الولايات المتحدة، بتمويل من جامعة الدول العربية وبمشاركة سعودية ضمنية، تحت عناوين ثقافية وإعلامية ظاهرية. غير أنّ هذا الإطار المعلوماتي ظلّ محدود التأثير، إذ اصطدم مبكراً بتوازنات الرأي العام الأميركي في ذروة الحرب الباردة، وبهيمنة سرديات مضادة أكثر رسوخاً. وبذلك، لم تُفلح المحاولة المبكرة في نقل السعودية من خانة "الآخر البعيد" إلى شريك مفهوم ثقافياً أو سياسياً.

خلال الستينيات، انتقلت الرياض إلى تنويع أدوات الضغط عبر التعاقد مع أسماء ومكاتب ذات اختصاصات مختلفة، في محاولة لمعالجة بعض القضايا الملحّة، وخاصة الخلافات الحدودية مع الممالك والمشيخات الخليجية الأخرى. خلال تلك المرحلة تعاقدت الرياض مع شخصيات قانونية أميركية، لمساعدتها على التفاوض مع الجانب البريطاني لتسوية الخلاف الحدودي مع كل بريطانيا نيابة عن حكام الإمارات السبع وكذلك القطريين والعمانيين. شملت التعاقدات كل من Richard Young الذي عمل بدعم رسمي أميركي لمعالجة مسائل الخلاف الحدودي السعودي مع سلطنة عمان، وكذلك مكتب Shaw, Pittman, Potts & Trowbridge، وهو مكتب قانوني–سياسي عريق في واشنطن، وكذلك Roger Fisher، المتخصّص بالتحكيم والتفاوض[6].

مع صعود النفط كعنصر مركزي في السياسة العالمية، تكثّف الاعتماد السعودي على الضغط المؤسسي المباشر. تُظهر سجلات FARA اتجاه السعوديين للتعاقد مع شركات علاقات عامة وجماعات ضغط وازنة، خصوصاً بعد تسلُّم الأمير سعود الفيصل منصب وزير الخارجية، خلفاً لعمر السقاف، الذي تظهر البيانات أنّه تعاقد لبضعة أشهر عام 1974 مع شركة إعلانات في مدينة نيويورك، دون اتضاح الأسباب. تشير البيانات إلى لعب Frederick G. Dutton دوراً مهماً كممثل للسفارة السعودية في واشنطن، حيث شمل نشاطه تقديم المشورة القانونية والسياسية، ومرافقة المسؤولين السعوديين في لقاءات مع صانعي القرار،

[6] Al-Mazrouei, N. (2013). *UAE-Saudi Arabia Border Dispute: The Case of the 1974 Treaty of Jeddah* [University of Exeter]. https://1library.net/document/z3x8xj8z-uae-saudi-arabia-border-dispute-case-treaty-jeddah.html

وإدارة علاقات عامة وإعلامية. ورغم تضخُّم المدفوعات والنفقات—خصوصاً بين 1976 و1978—وتوسّع التعاقد ليشمل شركات سعودية مثل "سابك"، فإن النتائج بقيت متواضعة قياساً بالأهداف المعلنة.

تتجلّى محدودية هذا الاستثمار بوضوح في تجربة العلاقات العامة التي كانت توصَف بمحاولة "بيع السعوديين" للأميركيين عبر حملات دعائية كبيرة، كالتي قادها Crawford Cook. لعب Cook دورًا أساسياً في أواخر السبعينيات في بلورة جهد السعودية المنظَّم لتحسين صورتها داخل الولايات المتحدة، جامعًا بين وظائف العلاقات العامة والتأثير السياسي غير المباشر[7]. فمن خلال شركته في ساوث كارولاينا، تولّى Cook مهمة إعادة صياغة السردية الأميركية حول السعودية بوصفها "شريكًا اقتصاديًا واستراتيجيًا ضروريًا للغرب"، مستندًا إلى خطاب يبرز التحديث، والتنمية، وأهمية النفط السعودي للاقتصاد العالمي. ولم يقتصر نشاطه على العمل الإعلامي، بل امتدّ إلى الضغط على الكونغرس ودوائر صنع القرار بهدف تمرير صفقة بيع طائرات F-15 للسعودية[8]، عبر تعبئة الرأي العام، وتقديم مواد "تثقيفية" للمشرّعين، ومواجهة نفوذ اللوبيات المناهضة للصفقة، ما جعل دوره مثالًا مبكرًا على تداخل العلاقات العامة باللوبي السياسي في خدمة السياسة الخارجية السعودية.

في الوقت الذي كانت فيه السعودية تنفّذ خططاً خمسية طموحة لتأسيس قاعدة صناعية—خصوصاً في البتروكيميائيات والطاقة—وتسعى إلى تقديم نفسها كنموذج تحديث سريع، ظلّ خطابها الخارجي محكوماً بمنطق العلاقات العامة والضغط، لا بمنطق التحول البنيوي القابل للإقناع في السياق الغربي. فالإخفاق لم يكن تقنياً في اختيار جماعات الضغط، بل سياسياً–ثقافياً في افتراض أن تحسين الصورة يمكن شراؤه أو التعاقد عليه بمعزل عن أسئلة الحكم والحقوق والسياسة الإقليمية.

وعليه، تُظهر سجلات FARA أن التعاقد السعودي مع جماعات الضغط الأميركية، عبر الخمسينيات والستينيات والسبعينيات (أنظر الجدول رقم 1)، كان استثماراً مرتفع الكلفة، محدود العائد. فقد نجح أحياناً في فتح قنوات مؤسَّسية أو تمرير صفقات بعينها، لكنه أخفق في تحقيق الهدف الأعمق، وهو إعادة تشكيل

[7] Derks, S. (1979, March). *Selling the Saudis from South Carolina. The South Magazine*, pp. 26–28. https://digitalcommons.winthrop.edu/cgi/viewcontent.cgi?filename=0&article=2731&context=manuscriptcollection_findingaids&type=additional

[8] G. Kaiser, R. (1978, March 28). Saudis Retain U.S. Firm to Lobby for Warplanes. *The Washington Post*. https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1978/03/29/saudis-retain-us-firm-to-lobby-for-warplanes/26625a0d-d66e-40e3-a73f-1ba0e60318a5/

الصورة النمطية للسعودية في الغرب وبناء قبول طويل الأمد يتجاوز منطق المصلحة النفطية الظرفية. وهذا الإخفاق البنيوي سيستمر لاحقاً، ويُعيد إنتاج نفسه بأشكال جديدة في العقود التالية.

الجدول رقم 1. تعاقدات الجهات الرسمية السعودية مع شخصيات وجماعات ضغط أميركية 1955–1980

الجهة المتعاقِدة	الجهة المتعاقَد معها	تاريخ تسجيل العقد	تاريخ إنهاء العقد
المملكة العربية السعودية	Arab Information Center	3/3/1955	12/31/1973
حكومة المملكة العربية السعودية	Palestine Arab Refugee Office	6/23/1955	1/15/1962
سفارة المملكة العربية السعودية	Madden, Murdaugh Stuart	1/16/1958	8/31/1961
الحكومة السعودية	Mahfuz, Husney A.	4/6/1960	10/14/1963
سفارة المملكة العربية السعودية	Shaw, Pittman, Potts & Trowbridge	8/30/1962	11/13/1970
حكومة المملكة العربية السعودية	Fisher, Roger	9/13/1963	9/13/1964
البعثة التعليمية السعودية	Dunnington, Bartholow & Miller	4/13/1965	7/1/1966
سفارة المملكة العربية السعودية	Shaw, Pittman, Potts & Trowbridge	12/9/1970	4/17/1975
الحكومة السعودية	Ivins, Phillips & Barker	3/15/1972	11/13/1972
سفارة المملكة العربية السعودية	Madden, Murdaugh Stuart	11/23/1973	5/23/1980
عمر سقاف	Jones, Brakeley & Rockwell, Inc.	3/4/1974	8/16/1974
وكالة الأنباء السعودية	Moss International	12/23/1974	1/18/1978
بترومين – المؤسسة العامة للبترول والمعادن	Dutton & Dutton, P.C.	6/12/1975	12/31/1975
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية	Saudi Arabian Information Center	11/25/1975	3/1/1976
سفارة المملكة العربية السعودية	Dutton & Dutton, P.C.	11/28/1975	6/12/2004
مكتب المعلومات السعودي	Cambridge Reports, Inc.	3/23/1976	2/8/1977
الحكومة الملكية للمملكة العربية السعودية، سفارة المملكة العربية السعودية	O'Brien, Daniel Bryce	3/31/1976	10/27/1976
الخطوط الجوية العربية السعودية	Whitehouse Associates, Inc.	6/15/1976	6/30/1976
المملكة العربية السعودية	Doremus & Company	6/24/1976	9/26/1985
مكتب المعلومات السعودي	Yassin, Hassan Y.	7/1/1976	11/4/1976
حكومة المملكة العربية السعودية	Hogan Lovells US LLP	8/10/1976	9/30/1980
حكومة المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني	Morgan-Newman Associates, Inc.	12/1/1976	5/1/1978

مركز الدراسات والتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية	Dutton & Dutton, P.C.	1/17/1977	2/28/1994
الشركة السعودية للصناعات الأساسية	Dutton & Dutton, P.C.	1/17/1977	12/12/1979
المملكة العربية السعودية	Robert Pierce Films, Inc.	4/4/1977	10/4/1977
سفارة المملكة العربية السعودية	Moynihan, Michael W.	5/26/1977	4/7/1978
الشركة العربية للاستثمار	Hoey, John J.	6/1/1977	8/6/1981
المملكة العربية السعودية	Olson, Kenneth G.	6/8/1977	8/3/1979
مكتب الإعلام السعودي	Winters, LeFurge & Associates, Inc.	10/7/1977	5/13/1982
المملكة العربية السعودية	Grimstad, William N.	11/25/1977	5/30/1978
وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية	LeBoeuf, Lamb, Greene & MacRae, L.L.P.	3/17/1978	4/1/1987
وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية	Conner, Stephen N.	3/17/1978	4/3/1987
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية	J. Crawford Cook, Inc.	3/20/1978	1/2/1981
المملكة العربية السعودية	Kenneth G. Olson, Inc.	3/28/1978	2/12/1979
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية	Michael W. Moynihan & Associates, Inc.	4/7/1978	3/31/1979
شركة J. Crawford Cook, Inc.	Cook, Ruef, Spann & Weiser, Inc.	5/9/1978	10/27/1980
وزارة البترول والثروة المعدنية / المملكة العربية السعودية	Bridges, Jack H.	5/12/1978	2/1/1979
الشركة السعودية للصناعات الأساسية – سابك	Morgan-Newman Associates, Inc.	5/31/1978	5/31/1978
وزارة المالية والاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية	Gibson, Dunn & Crutcher	8/3/1978	11/12/1980
وزارة التجارة السعودية	Winters, LeFurge & Associates, Inc.	11/8/1978	3/15/1983
المجلس الاستشاري الأعلى لشؤون البترول والمعادن	One Acton Company, Ltd.	2/1/1979	11/12/1979
وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية	Perry, Marilyn Edith	10/10/1979	10/27/1988

ثانيًا: مرحلة صعود اللوبي المؤسَّسي (1981–2000)

يُمثّل عقد الثمانينيات نقطة انعطاف جوهرية في تاريخ "اللوبي" السعودي، إذ انتقلت التعاقدات السعودية من مرحلة "التواصل الإعلامي الخارجي" إلى مرحلة الضغط السياسي المباشر داخل مؤسسات الحكم الأميركية. ورغم أنّ الأدبيات تنسب غالباً هذا التحوُّل إلى الدور الذي لعبه بندر بن سلطان بعد تعيينه

سفيراً في واشنطن عام 1983[9]، إلا أنّ البيانات التي يعتمد عليها هذا البحث تُظهر أنّ البنية التحتية لهذا التحوُّل كانت قيد التشكُّل منذ النصف الثاني من السبعينيات، متزامنة مع التحولات الكبرى في النظام الدولي بعد صدمة النفط عام 1973، وبداية تشكّل ما عرف لاحقاً بـ"العقد النفطي السعودي–الأميركي".

لقد شهدت هذه المرحلة صعوداً حاداً في الإيرادات النفطية السعودية، ما وفّر للدولة قدرة مالية غير مسبوقة مكّنتها من الانخراط في شبكات النفوذ داخل الولايات المتحدة. كما أنّ الطفرة النفطية لم تُعزّز فقط القدرات الاقتصادية للمملكة، بل سمحت لها أيضاً بأن تصبح فاعلاً إقليمياً ذا وزن جيوسياسي، الأمر الذي استدعى تطوير آليات جديدة للتواصل مع دوائر القرار في واشنطن تتجاوز العلاقات الدبلوماسية التقليدية.

وتُظهِر البيانات أنّ التعاقدات السعودية في هذه المرحلة لم تكن مجرد استجابة ظرفية لأحداث سياسية، بل كانت جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية (أنظر الجدول رقم 2). أولاً، حماية صفقات السلاح الضخمة التي كانت السعودية تسعى إلى الحصول عليها، والتي غالباً ما واجهت معارضة في الكونغرس بسبب الضغوط التي مارسها اللوبي الاسرائيلي. وثانياً، العمل على إعادة تشكيل الخطاب الإعلامي الأميركي حول السعودية، خصوصاً في ظل التغطية الاعلامية السلبية التي رافقت ارتفاع أسعار النفط. وثالثاً، تعزيز موقع السعودية في السياسة الخارجية الأميركية بوصفها شريكاً محورياً في مواجهة الاتحاد السوفياتي في خضم الحرب الباردة[10].

الجدول رقم 2. تعاقدات الجهات الرسمية السعودية مع شخصيات وجماعات ضغط أميركية 1981–2000

الجهة المتعاقِدة	الجهة المتعاقَد معها	تاريخ تسجيل العقد	تاريخ إنهاء العقد
وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية	Cook, J. Crawford	1/22/1981	1/16/1991
المملكة العربية السعودية	Braun & Company	1/23/1981	2/28/1983
ج. كروفورد كوك ممثلاً وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية	Cook Ruef, Inc.	7/16/1981	4/30/1988
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	Winters, LeFurge & Associates, Inc.	8/13/1981	3/15/1982
مكتب الاتصال الخارجي	Cook, J. Crawford	9/1/1981	1/16/1991

[9] مرجع سابق، Bronson, R.

[10] Quandt, W. (1981). *Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil*. Brookings Institution Press.

6/1/1983	1/12/1982	Ogilvy & Mather U.S., a Division of The Ogilvy Group, Inc.	خدمات أرامكو
5/1/1982	7/19/1982	Fraser Associates, Inc.	تحالف العائلة المالكة السعودية
9/1/1984	12/23/1982	Hill and Knowlton Strategies, LLC	صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود
5/11/1983	5/17/1983	Hill and Knowlton Strategies, LLC	صحيفة Saudi Gazette
6/4/1986	6/17/1983	Billig, Sher & Jones, P.C.	الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري
5/24/1993	11/1/1983	Burson-Marsteller	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
6/30/1986	6/4/1984	Manafort Jr., Paul J.	حكومة المملكة العربية السعودية
12/31/1987	8/28/1984	Braun & Company	مؤسسة الملك فيصل
4/15/1986	11/5/1984	DDB Worldwide Communications Group, Inc.	لجنة التنمية السعودية
10/14/1993	1/24/1985	Hannaford Company, Inc.	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
1/31/1986	2/5/1985	Hill and Knowlton Strategies, LLC	سفارة المملكة العربية السعودية
10/12/1985	2/15/1985	North American Precis Syndicate	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
4/12/1986	4/25/1985	North American Precis Syndicate	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
6/1/1986	6/29/1985	Rogers & Cowan, Inc., Washington Office	الأميرة هيفاء بنت فيصل
7/3/1986	1/15/1986	Dutton & Dutton, P.C.	الشركة السعودية للصناعات الأساسية
2/28/1987	3/11/1986	Michael K. Deaver & Associates	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
12/1/1986	3/20/1986	Bergner Bockorny, Inc.	المملكة العربية السعودية
5/14/1987	5/8/1986	Institutional Development Associates, Ltd.	حكومة المملكة العربية السعودية، مكتب أرلينغتون
11/30/1988	2/12/1987	Braun & Company	مؤسسة الملك فيصل
12/31/1991	6/30/1988	Burson-Marsteller	شركة التكرير السعودية
5/1/1999	7/26/1988	Schmertz Company, Inc.	سفارة المملكة العربية السعودية
4/30/2025	10/13/1988	Saudi Refining, Inc.	حكومة المملكة العربية السعودية
9/14/1989	12/22/1988	Dombrink, Stephen	المملكة العربية السعودية
4/30/2025	5/12/1989	Saudi Refining, Inc.	شركة الزيت العربية السعودية
4/19/1993	6/20/1989	DDB Worldwide Communications Group, Inc.	لجنة التنمية السعودية

11/5/1990	10/1/1990	North American Precis Syndicate	المملكة العربية السعودية (عبر شركة Hannaford)
10/29/1993	8/21/1991	Carl Byoir & Associates	البنك الأهلي التجاري
10/31/1991	9/23/1991	Rogers Jr., Edward M.	الشيخ كمال أدهم
5/30/1992	11/20/1991	Epic Group, Inc.	خالد بن سلطان
12/7/1996	7/10/1992	Smith, Lawrence G.	الشيخ خالد بن محفوظ
4/19/1993	9/3/1992	North, Donald G.	خالد بن سلطان
4/19/1993	9/3/1992	Baldwin Communications Group	خالد بن سلطان
6/30/1996	12/11/1992	Abernathy/MacGregor Group, Inc.	ماثيو دونتزين (عن الشيخ خالد بن محفوظ) (سابقاً: لورانس ج. سميث عن ك. بن محفوظ)
10/4/1994	2/23/1993	Leggett, Carroll H.	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
12/31/1994	6/9/1993	Wallace & Edwards	المملكة العربية السعودية
6/7/1994	9/30/1993	Capitoline/MS&L	مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية
5/24/1994	9/30/1993	Burson-Marsteller	مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية
11/21/1995	11/22/1993	Haight, Gardner, Poor & Havens	شركة فيلا الدولية للملاحة البحرية المحدودة
6/8/1995	12/10/1993	Evanson, John Peter	شركة فيلا الدولية للملاحة البحرية المحدودة
11/30/1994	11/8/1994	Deloitte & Touche, L.L.P.	شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)
1/8/1996	2/9/1995	Allen, Thomas	شركة فيلا الدولية للملاحة البحرية المحدودة
9/25/1995	7/14/1995	Gibson, Dunn & Crutcher	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
12/1/2000	7/28/1995	Cassidy & Associates, Inc.	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
11/30/1997	11/29/1995	Mahoney, Maureen E.	المملكة العربية السعودية، السفارة
10/1/1996	3/15/1996	Allen, Thomas	شركة فيلا الدولية للملاحة البحرية المحدودة
11/7/1999	12/30/1996	Powell Tate, Inc.	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
12/31/2000	12/30/1996	Boland & Madigan, Inc.	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
5/31/2000	9/5/1997	Burson-Marsteller	مؤسسة الملك فيصل
1/1/2024	7/21/1999	Saudi Petroleum International, Inc.	حكومة المملكة العربية السعودية
1/1/2024	7/21/1999	Saudi Petroleum International, Inc.	شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)
12/31/2000	12/10/1999	Shandwick Public Affairs, Inc.	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
12/24/2002	4/24/2000	Akin, Gump, Strauss, Hauer & Feld, LLP	المملكة العربية السعودية

وتبرز أهمية صفقة طائرات AWACS عام 1981 كنقطة تحوّل مركزية في هذا السياق. فقد واجهت الصفقة معارضة داخل الكونغرس، وهو ما دفع السعودية إلى الدخول بقوة في منظومة الضغط السياسي المنظَّم. وقد مثّلت هذه الصفقة لحظة غير مسبوقة في العلاقة الثنائية لأنها كشفت للسعودية حدود الاعتماد على القنوات الدبلوماسية الرسمية وحدها، وأبرزت ضرورة الاستثمار في شبكات لوبي متخصّصة قادرة على التأثير في تصويتات أعضاء الكونغرس. وفي هذا السياق، بدأت السعودية تتعامل مع شركات ضغط أميركية ذات نفوذ واسع داخل الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وتدعم بيانات التعاقد هذا التحليل، إذ تظهر زيادة واضحة في عدد التعاقدات الحكومية السعودية بين عامَي 1979 و1985، وهو ما يعكس بوضوح التحول من استراتيجية "إدارة الصورة" إلى استراتيجية "إدارة النفوذ السياسي". كما تشير البيانات إلى أنّ وزارتَي الدفاع والخارجية السعوديتين كانتا من أكثر الجهات الحكومية التي توسّعت تعاقداتها خلال هذه المرحلة، بما يتوافق مع طبيعة المرحلة، لكن عملياً كان هناك عوامل أخرى ساهمت بتمرير الصفقة، دون أي دليل على نجاح جماعات الضغط المتعاقَد معها بانتزاع الموافقة بمعزل عن أي ضغوط أخرى أكثر فاعلية[11].

وفي التسعينيات، ورغم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، فإن أهمية السعودية لم تتراجع، بل ازدادت ارتباطاً مع حرب الخليج عام 1991، التي كرّست الرياض بوصفها ركيزة أساسية في النظام الأمني الإقليمي. وقد شكّلت حرب الخليج لحظة تعميق للعلاقة السعودية–الأميركية، وتُظهر البيانات أنّ سنوات 1990–1995 شهدت موجة جديدة من التعاقدات السعودية مع جماعات ضغط أميركية، هذه المرة لتأطير الدور السعودي في الحرب ولحماية صورة الرياض في مواجهة الانتقادات التي طالتها بسبب استضافة قوات أميركية على أراضيها. ويلاحظ أيضاً أنّ التعاقدات في التسعينيات بدأت تتّجه أكثر نحو الشركات التي تعمل في مجال الاتصالات الاستراتيجية، وهو تطور يكشف عن مشكلة صورة عانت منها السعودية،

[11] في 28 يونيو 2017 نشر موقع «تايمز أوف إسرائيل» مقالاً لدوغلاس بلومفيلد، المستشار القانوني الأسبق لمنظمة AIPAC الصهيونية، حمل عنوان «الصفقات العسكرية الإسرائيلية السعودية السرية». ذكر بلومفيلد غي المقال أنه في عام 1981، عندما كان الكونغرس الأميركي يناقش الموافقة على صفقة بيع 5 طائرات «أواكس» للسعودية، بالإضافة إلى تجهيزات تطويرية لطائرات «اف 15» كانت قد اشترتها الرياض قبل عام من الأميركيين، كان سفير تل أبيب في واشنطن آنذاك أفراييم أفرون يضغط سرّاً على أعضاء في الكونغرس لإمرار الصفقة، رغم إعلان رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن أنه يعارض بيع السعودية أسلحة أميركية متطورة. يضيف بلومفيلد أنه خلال زيارته في خريف 1981 لـ«شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية» الملاصقة لمطار «بن غوريون» شاهد ما أدهشه. يؤكّد أنه شاهد عمليات تصنيع خزانات وقود إضافية لطائرات «اف 15» عليها شعار «القوات الجوية الملكية السعودية»، كانت معدّة للشحن إلى عنوان في «تالسا، أوكلاهوما» في الولايات المتحدة الأميركية. واستنتج الكاتب في مقاله ساخراً: «بينما كنا نقول للكونغرس الأميركي إن بيعكم هذا السلاح للسعوديين يهدد أمن إسرائيل، كان الإسرائيليون بأنفسهم يصنّعون ذلك السلاح ليبيعوه لنفس العدو السعودي!». للمزيد أنظر: https://blogs.timesofisrael.com/secret-saudi-israel-arms-deals/

ما دفعها لمحاولة التأثير على الخطاب الأميركي المتعلّق بالسعودية، خصوصاً في ظل تنامي الانتقادات المرتبطة بحقوق الإنسان، وبقضايا تمويل "الجهاد" في أفغانستان، وبرعاية الرياض مدارس وهابية ثبت بأنّها وفّرت أرضية فكرية لتيارات متطرّفة تتبنّى السلفية الجهادية[12].

في مطلع التسعينيات، تكشف وقائع التعاقدات السعودية في واشنطن مع مكاتب محاماة وشركات علاقات عامة وجماعات ضغط عن تحوّل نوعي في طبيعة الحضور السعودي داخل النظام القانوني والإعلامي الأميركي. لم تكن هذه التعاقدات امتداداً لنشاط دبلوماسي رسمي أو ضغط سياسي مؤسَّسي باسم الدولة، بل جاءت في سياق أزمات حادّة واجهت شخصيات سعودية نافذة على خلفية فضائح مالية وقانونية، وفي مقدّمها قضية انهيار مصرف BCCI وتداعياته العابرة للحدود[13]. في هذا الإطار، لجأ فاعلون مثل كمال أدهم وخالد بن محفوظ إلى مكاتب محاماة أميركية متخصّصة بهدف احتواء مخاطر الملاحقة القانونية، وتنظيم علاقتهم بالسلطات التنظيمية والقضائية الأميركية، وصولاً إلى تسويات مالية أنهت الدعاوى المدنية ومنعت تحوّلها إلى مسارات جنائية أكثر خطورة[14]. بالتوازي، استُخدمت شركات علاقات عامة لإدارة السردية الإعلامية المرتبطة بهذه القضايا، وضبط صورة الأفراد والمؤسسات السعودية في بيئة أميركية باتت أكثر تشدّداً تجاه قضايا غسل الأموال والاحتيال المالي.

وتُظهِر البيانات أنّ الأمير خالد بن سلطان تعاقد بين نوفمبر 1991 ومارس 1992 مع ثلاث شركات علاقات عامة بهدف بناء سمعة قيادية شخصية على خلفية حرب الخليج، وتضخيم دوره العسكري فيها لدى الإعلام الغربي، بما يخدم طموحاته داخل هرم السلطة السعودية. مجتمعةً، تعكس هذه التعاقدات مرحلة انتقلت فيها النخب السعودية من العمل تحت مظلة سياسية مركزية إلى الدفاع الفردي القانوني والإعلامي، في ظل تراجع الغطاء السياسي عند ظهور الكلفة الدولية للفضائح.

ثالثًا: مرحلة ما بعد 11 سبتمبر الدفاعية (2001–2014)

[12] مرجع سابق، Bronson, R.

[13] Kerry, J., & Brown, H. (1992). The BCCI Affair: A Report to the Committee on Foreign Relations United States Senate. In 102d Congress 2d Session (Print 102-140). United States Senate. https://info.publicintelligence.net/The-BCCI-Affair.pdf

[14] Truell, P. (1996, August 13). Saudi Banker in B.C.C.I. Scandal Counterattack. *The New York Times*. https://www.nytimes.com/1996/08/13/business/saudi-banker-in-bcci-scandal-counterattack.html

تمثّل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة التحوّل الأكثر حساسية في تاريخ التعاقدات السعودية مع جماعات الضغط والعلاقات العامة في الولايات المتحدة. فخلافاً للتعاقدات السابقة، التي اتسمت بطابع دفاعي محدود أو موسمي، أظهرت الوثائق المسرّبة من وزارة الخارجية السعودية عام 2015 أنّ مرحلة ما بعد سبتمبر 2001 شهدت انتقالاً نحو بناء بنية ضغط واتصال سياسي مؤسَّسية، ارتبطت عضوياً بمحاولة إعادة بناء صورة النظام السعودي داخل المجال السياسي والإعلامي الأميركي، وبحماية العلاقة الاستراتيجية مع واشنطن من خطر الانهيار أو إعادة التقييم الجذري.

وتجسّدت خطورة الهجمات في أثرها على صورة السعودية ليس فقط لأنّ 15 من منفّذي الهجمات كانوا يحملون الجنسية السعودية، بل لأنّ هذه المعلومات أدّت إلى أزمة ثقة عميقة داخل المجتمع الأميركي تجاه الرياض. لذلك، واجهت الأخيرة بعد 2001 أصعب معركة علاقات عامة في تاريخها الحديث، حيث أنّ التعامل مع هذه الأزمة تطلّب استثمارات ضخمة في شركات ضغط وخدمات قانونية وشبكات إعلامية قادرة على إعادة صياغة الخطاب الأميركي حول السعودية[15].

وتدعم البيانات هذا الاستنتاج بوضوح، إذ تظهر سجلات التعاقد السعودية قفزة كبيرة في الأعوام التي تلت الهجمات، خصوصاً بين 2001 و2004. والأمر اللافت أنّ عدد الجهات الحكومية السعودية الداخلة في التعاقدات ازداد أيضاً، ولم يقتصر على شركات ضغط تقليدية، بل شمل شركات قانونية متخصّصة في إدارة الأزمات، وشركات علاقات عامة عالمية، ومؤسسات تعمل على تطوير "خطاب مكافحة الإرهاب" الذي روّجت له الرياض بالتنسيق مع واشنطن.

تُظهر وثائق "لجنة التنسيق" السعودية ومحاضر وزارة الخارجية التي سرّبتها ويكيليكس عام 2015 أنّ بندر بن سلطان، بصفته سفير الرياض في واشنطن آنذاك، لم يكن مجرّد قناة دبلوماسية تنفيذية، بل أدّى دوراً وظيفياً مركزياً في هندسة استراتيجية التعاقد مع جماعات الضغط الأميركية[16]. مثّل بندر حلقة الوصل بين القرار السياسي في الرياض، وشركات العلاقات العامة، وشبكات النفوذ داخل الإدارة الأميركية والكونغرس. وتشير الوثائق إلى أن التعاقدات بعد 11 سبتمبر جرى التعامل معها باعتبارها امتداداً مباشراً لعمل السفارة

[15] Zhang, J., & Benoit, W. L. (2004). Message strategies of Saudi Arabia's image restoration campaign after 9/11. *Public Relations Review*, *30*(2), 161–167. https://doi.org/10.1016/j.pubrev.2004.02.006

[16] موقع ويكيليكس، وثائق الخارجية السعودية، الوثيقة رقم 12244، جدول الأوامر السامية، 25 أغسطس 2002 (1426/6/16 هجري). https://wikileaks.org/saudi-cables/doc122443.html

في واشنطن، وأن بندر كان معنياً بالإشراف على توجيه الرسائل السياسية، وضبط أولويات الحملة، ولا سيما في قضايا نفي وجود علاقة مؤسَّسية بين الدولة السعودية وتنظيم القاعدة؛ ومنع تمرير تشريعات تُحمِّل السعودية أو قيادتها مسؤولية قانونية عن الهجمات؛ والحفاظ على قنوات الاتصال المفتوحة مع البيت الأبيض والكونغرس في ذروة العداء الشعبي والإعلامي.

وتُظهر وثيقة نشرها موقع ويكيليكس هي عبارة عن محضر "أعضاء لجنة تنسيق النشاطات الاعلامية المتعلقة بأحداث سبتمبر 2001م" بتاريخ 23 أغسطس 2002 أنّ السفارة في واشنطن، بقيادة بندر، كانت الجهة التي تُحال إليها اقتراحات إنشاء "لوبي سعودي" بعيد المدى، والاستفادة من الطلبة السعوديين، والجمعيات العربية والإسلامية، وشركات العلاقات العامة الأميركية الكبرى، بما يؤكد أنّ بندر كان الفاعل التنفيذي الأبرز في ترجمة التعاقدات إلى نفوذ سياسي ملموس[17]. ويظهِر أحد الكشوفات المصرَّح عنه لوزارة العدل الأميركية من قبل شركة Qorvis Communications LLC التي تعاقد معها بندر بن سلطان بعد أسابيع قليلة من هجمات سبتمبر، أنّ الشركة تقاضت ما يقارب 14.9 مليون دولار فقط في الأشهر الأربعة الأولى من التعاقد، وشملت خدماتها التنسيق المكثّف لترتيب مقابلات لكل من بندر وعادل الجبير مع وسائل الإعلام الأميركية الكبرى[18]، وإعداد الرسائل السياسية، وإنتاج المواد الإعلامية، وترتيب اللقاءات مع مسؤولين في الكونغرس والسلطة التنفيذية[19].

استمرّ تعاقد السعودية مع جماعات الضغط وشركات العلاقات العامة ومكاتب المحاماة العريقة الأميركية خلال العقد الأول من الألفية، وذلك سعياً لتحقيق أهداف "حملة العلاقات العامة" في الولايات المتحدة ولمحاولة بناء "لوبي" مستدام للسعودية في أميركا. وتشير بيانات التعاقد إلى أنّ أغلب العقود التي وقّعها بندر بن سلطان وباقي الوزارات وشركة أرامكو كانت مع شركات استشارات ومكاتب قانونية من أمثال DLA Piper و White & Case, LLP و Hogan Lovells US LLP و Squire Patton Boggs, LLP و Chartered Miller & Chevalier، وهو ما عكس خوفاً سعودياً من التبعات القانونية وإمكان محاكمة رموز من النظام السعودي أمام المحاكم الأميركية[20]. كذلك استعان بندر ولاحقاً تركي الفيصل

---

[17] المرجع السابق.

[18] تشير بيانات شركة Qorvis إلى أنها يوم 28 أبريل 2002 تواصلت 18 مرة مع 10 وسائل إعلام أميركية كبيرة لترتيب مقابلات صحافية للمسؤول الإعلامي في السفارة السعودية في واشنطن عادل الجبير.

[19] U.S. Department of Justice – FARA, Qorvis Communications LLC Supplemental Statement, September 30, 2002 https://efile.fara.gov/docs/5483-Supplemental-Statement-20020930-H7DTDP03.pdf

[20] Borger, J. (2002, August 16). Saudi royals face trillion-dollar lawsuit over September 11. *The Guardian*.

بشركات إدارة سمعة وعلاقات حكومية واتصالات استراتيجية عريقة من أمثال Hill and Knowlton Strategies, LLC و Loeffler Group, LLP و Fleishman–Hillard, Inc.، وذلك لمحاولة إصلاح صورة الرياض في الولايات المتحدة، مستفيدين من أحداث الحرب على تنظيم القاعدة داخل السعودية (2003–2010) لتعزيز سردية أنّ السعودية نفسها يطالها الإرهاب[21].

الجدول رقم 3. تعاقدات الجهات الرسمية السعودية مع شخصيات وجماعات ضغط أميركية 2001–2014

الجهة المتعاقِدة	الجهة المتعاقَد معها	تاريخ تسجيل العقد	تاريخ إنهاء العقد
أرامكو السعودية	LPI Consulting, Inc.	5/23/2001	2/1/2002
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية	Burson-Marsteller	9/20/2001	11/1/2001
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية عبر Qorvis Communications	Squire Patton Boggs, LLP	1/22/2002	6/30/2015
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية – (عن طريق شركة Qorvis Communications, LLC)	Gallagher Group, LLC	1/24/2002	2/1/2008
المملكة العربية السعودية	QORVIS LLC	3/6/2002	
اتصالات سابك الأساسية	Hill and Knowlton Strategies, LLC	3/13/2002	10/2/2009
شركة فيلا الدولية للملاحة البحرية المحدودة	Scott, Thomas J.	7/9/2002	12/31/2002
سفارة المملكة العربية السعودية	Sandler-Innocenzi, Inc.	7/24/2002	7/31/2005
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية	Loeffler Group, LLP	12/6/2002	1/1/2009
أرامكو السعودية	Hill and Knowlton Strategies, LLC	12/10/2002	5/31/2003
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية (عبر شركة Loeffler Group LLP)	MPD Consultants, LLC	2/25/2003	2/28/2009
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية – عبر Qorvis Communications, LLC	Cambridge Associates, Ltd.	11/4/2003	11/30/2003
شركة الزيت العربية السعودية	Abdulbaqi, Mahmoud M.	2/23/2004	3/8/2004
شركة الزيت العربية السعودية	Saleri, Nansen G.	2/23/2004	3/8/2004
المملكة العربية السعودية عبر Qorvis Communications	Barnett Group, LLC	5/13/2004	11/30/2004

https://www.theguardian.com/world/2002/aug/16/saudiarabia.usa

[21] Byman, D. L. (2016, May 24). The U.S.-Saudi Arabia counterterrorism relationship. Brookings Institution. https://www.brookings.edu/articles/the-u-s-saudi-arabia-counterterrorism-relationship/

12/31/2006	2/14/2005	Iler Interests, LP	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية عبر Qorvis Communications, LLC
10/1/2006	7/20/2005	White & Case, LLP	حكومة المملكة العربية السعودية
1/1/2007	2/22/2006	Loeffler Group, LLP	وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية
2/3/2007	2/23/2006	DNX Partners, LLC	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
2/29/2008	3/20/2006	MPD Consultants, LLC	وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية (عبر شركة Loeffler Group LLP)
6/8/2007	12/1/2006	QORVIS LLC	الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود – ويليام سيمبسون – وفيق سعيد
4/17/2008	4/16/2007	Fleishman-Hillard, Inc.	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)
10/31/2008	4/19/2007	Miller & Chevalier, Chartered	وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية
	9/24/2007	Hogan Lovells US LLP	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية، واشنطن العاصمة
12/31/2007	1/28/2008	Hill and Knowlton Strategies, LLC	وزارة البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية
8/31/2009	4/3/2009	DLA Piper US LLP	وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية
9/13/2009	7/31/2009	Hill and Knowlton Strategies, LLC	الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA) (عبر Knowlton & Gulf Hill)
5/31/2011	2/3/2011	Ketchum Inc. NY	المملكة العربية السعودية
10/31/2018	4/14/2011	International Merchandising Corporation	شركة 215-KR-5 Kingdom المحدودة ("KR-215")
4/30/2012	10/3/2011	Dewey & LeBoeuf, LLP	الهيئة السعودية للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية
1/23/2015	10/17/2011	Pillsbury Winthrop Shaw Pittman, LLP	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة (كاكارى)
4/3/2015	6/21/2012	Squire Patton Boggs, LLP	الهيئة السعودية للغذاء والدواء، المملكة العربية السعودية
1/11/2013	10/9/2012	Just Consulting LLC	منظمة التعاون الإسلامي
2/28/2013	3/15/2013	Daniel J. Edelman, Inc.	البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية
12/31/2014	7/26/2013	IPG DXTRA, Inc	شركة سابك للبتروكيماويات B.V.
5/31/2014	5/15/2014	Daniel J. Edelman, Inc.	إعمار، المدينة الاقتصادية

منذ مطلع العقد الثاني من الألفية، لجأت المملكة العربية السعودية إلى توسيع نطاق تعاقداتها مع جماعات ضغط ومكاتب قانونية أميركية، في سياق تحوّلات إقليمية ودولية متسارعة، أبرزها قضية الملف النووي

الإيراني ودخول الولايات المتحدة في مسارات تفاوضية متقدّمة مع طهران. وقد اتّسمت هذه التعاقدات بطابع انتقائي ووظيفي، بحيث لم تهدف إلى تطوير مشاريع سيادية أو تقنية مكتملة، بقدر ما استُخدمت كأدوات تأثير غير مباشر على بيئة التفاوض الأميركية، ومحاولة إدخال المصالح والهواجس السعودية إلى معادلات النقاش داخل واشنطن.

ويُعدّ التعاقد الذي أبرمته "مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة" في يوليو 2011 مع مكتب المحاماة الأميركي Pillsbury Winthrop Shaw Pittman LLP مثالًا كاشفًا على هذا التوجّه. فقد نصّ العقد على تقديم خدمات استشارية قانونية تتصل بالمفاوضات مع الجانب الأميركي بشأن البرنامج النووي السعودي، ضمن هيكل أتعاب مرتفع شمل 875 دولارًا في الساعة لكبار المستشارين و775 دولارًا لصغارهم، مع حد أدنى مقداره عشر ساعات عمل يوميًا، إضافة إلى رسم يومي ثابت بقيمة 2250 دولارًا. غير أنّ الإفصاحات التي قدّمها المكتب نفسه إلى وزارة العدل الأميركية، بموجب قانون (FARA)، تُظهر عدم قيامه بأي نشاط فعلي ذي صلة بالبرنامج النووي السعودي طوال مدة التعاقد[22]. وعلى الرغم من غياب أي مخرجات ملموسة، استمر العقد لما يقارب ثلاث سنوات ونصف السنة، دُفعت خلالها مبالغ تُقدَّر بنحو 14.5 مليون دولار أميركي. يكتسب هذا المعطى دلالة إضافية عند ملاحظة أنّ المكتب أبلغ وزارة العدل الأميركية بانتهاء التعاقد في 23 يناير 2015، في نفس اليوم الذي نُصِّب فيه سلمان بن عبد العزيز ملكاً على السعودية.

رابعاً: مرحلة التحوّل الهجومي بقيادة ابن سلمان (2015–2025)

مثّلت مرحلة ما بعد تسلّم سلمان بن عبد العزيز الحكم بداية جديدة ومختلفة في تاريخ نشاط "اللوبي" السعودي في الولايات المتحدة. فقد بدأت الرياض في هذه الفترة بالانتقال من استراتيجية دفاعية إلى هجومية تستهدف صياغة خطاب جديد حول دور السعودية دولياً، يتماشى مع طموحات نجل الملك محمد بن سلمان وخاصة بعد إعلانه "رؤية 2030" في أبريل 2016. وتُظهر بيانات التعاقد أنّ الفترة بين 2015 و2017 شهدت توسُّعاً ملحوظاً في عدد الجهات الحكومية المتعاقِدة مع جماعات ضغط أميركية، بما في ذلك وزارات وهيئات لم تكن نشطة سابقاً في مجال الضغط السياسي، مثل وزارة الثقافة والإعلام، والهيئة العامة

[22] علي حسن مراد، " آل سعود يلاحقون الحلم النووي... من سلطان إلى ابن سلمان"، جريدة الأخبار، 8 مايو 2019 https://www.al-akhbar.com/Arab_Island/270124

للاستثمار، وهيئات مرتبطة بمشاريع اقتصادية وسياحية جديدة، ما عكس توجّهاً للتسويق لشخص ابن سلمان. وتشير البيانات إلى أنّ إبن سلمان استعمل مستشاره المقرَّب سعود القحطاني الذي كان يشغل منصب مدير "مركز الدراسات والشؤون الإعلامية في الديوان الملكي السعودي" للتعاقد مع 4 من كبرى شركات الضغط الأميركية بين سبتمبر 2015 وسبتمبر 2016، لتلميع صورة سيّده الذي كان بصدد تنفيذ برنامج الإطاحة بمنافسه، ابن عمّه محمد بن نايف[23].

وقد تزامن ذلك مع توسُّع ملفات السياسة الخارجية السعودية، خصوصاً في اليمن وسوريا ولبنان، إضافة إلى الأزمة التي اندلعت مع قطر عام 2017[24]. في هذه المرحلة، بدأت السعودية تنسج علاقة مختلفة مع شركات الضغط، إذ لم يعد الهدف فقط مواجهة حملات سلبية، بل الترويج لرؤية اقتصادية–تحديثية جديدة، تسوّق صورة السعودية كدولة "منفتحة" وذات مشروع "إصلاحي" بقيادة محمد بن سلمان. ومنذ 2017، وخاصة بعد نجاح ابن سلمان بالإطاحة بمحمد بن نايف، اعتمدت الرياض استراتيجية "الهجوم الاستراتيجي" في إدارة صورتها، وهي استراتيجية تقوم على إنشاء سردية جديدة حول السعودية كدولة "حديثة ومنفتحة"، بدلاً من الاكتفاء بردود دفاعية على الانتقادات التقليدية. وتُظهر البيانات أنّ أغلب الوزارات، وكثير من الهيئات الحكومية، وصندوق الاستثمارات العامة وأغلب شركاته المشرفة على تنفيذ وتطوير مشاريع كبرى مثل "نيوم" والبحر الأحمر، دخلت جميعها في منظومة التعاقدات مع شركات علاقات عامة أميركية ذات نفوذ واسع تعمل على إعادة تشكيل الخطاب الإعلامي حول السعودية (أنظر الجدول رقم 4).

الجدول رقم 4. تعاقدات الجهات الرسمية السعودية مع شخصيات وجماعات ضغط أميركية 2015–2025

السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية عبر MSLGROUP Americas, Inc.	Targeted Victory, LLC	3/17/2015	3/31/2017
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية	Pillsbury Winthrop Shaw Pittman, LLP	3/26/2015	3/31/2016
السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية	DLA Piper US LLP	3/31/2015	5/1/2016
شركة ITC (شركة الثقة الدولية للإنشاءات) عبر شركة Levant Suez Consulting Corp.	Daniel J. Edelman, Inc.	6/18/2015	6/30/2015

[23] Lord of The Flies: An Open-Source Investigation Into Saud Al-Qahtani. (2019, June 19). *Bellingcat*. https://www.bellingcat.com/app/uploads/2019/06/Lord-of-the-Flies_Redacted_6-25-19.pdf

[24] Kinninmont, J. (2017). *Vision 2030 and Saudi Arabia's social contract: Austerity and transformation*. Chatham House Report. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-07-20-vision-2030-saudi-kinninmont.pdf

9/30/2015	9/17/2015	Daniel J. Edelman, Inc.	الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA)
12/31/2017	9/17/2015	Podesta Group, Inc.	مركز الدراسات والشؤون الإعلامية في الديوان الملكي السعودي
8/3/2018	3/15/2016	BGR Government Affairs, LLC	مركز الدراسات والشؤون الإعلامية في الديوان الملكي السعودي
9/1/2017	5/31/2016	DLA Piper US LLP	وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية
10/15/2018	9/20/2016	FGS Global (US) LLC (FKA FGH Holdings LLC)	حكومة المملكة العربية السعودية
9/17/2021	9/20/2016	Squire Patton Boggs, LLP	مركز الدراسات والشؤون الإعلامية في الديوان الملكي السعودي
12/18/2016	9/20/2016	S.G.R. LLC Government Relations and Lobbying	مركز الدراسات والشؤون الإعلامية في الديوان الملكي السعودي
	9/22/2016	Brownstein Hyatt Farber Schreck, LLP	وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية
7/31/2017	9/26/2016	King & Spalding, LLP	وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية
12/21/2016	9/30/2016	Podesta Group, Inc.	شركة الزيت العربية السعودية عبر White & Case LLP
4/30/2017	10/20/2016	Russo, Dominique L.	الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA)
	10/26/2016	Hohlt Group Global, LLC	حكومة المملكة العربية السعودية
2/28/2017	10/27/2016	Flywheel Government Solutions	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية عبر MSLGroup Americas, Inc.
1/19/2019	11/9/2016	Nazer, Fahad	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
	11/14/2016	Aramco Affiliated Services Company (AASC)	شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)
	11/14/2016	Aramco Affiliated Services Company (AASC)	حكومة المملكة العربية السعودية
5/31/2018	11/16/2016	McKeon Group, Inc.	حكومة المملكة العربية السعودية عبر Glover Park Group, LLC
11/30/2018	11/30/2016	CGCN Group	حكومة المملكة العربية السعودية عبر Glover Park Group, LLC
2/28/2018	1/27/2017	The Burson Group LLC	مركز التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب (IMCTC)
	3/31/2017	Capitol Media Group	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
5/31/2017	5/2/2017	Daniel J. Edelman, Inc.	الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA)
6/21/2017	5/15/2017	Sonoran Policy Group, LLC D/B/A Stryk Global Diplomacy	وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية

12/1/2019	5/18/2017	Hill and Knowlton Strategies, LLC	المملكة العربية السعودية
9/30/2018	6/6/2017	Harbour Group, LLC	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
6/30/2019	6/6/2017	Burke, Martha Ann	وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية عبر Schreck, Brownstein Hyatt Farber LLP
9/19/2017	8/15/2017	Podesta Group, Inc.	سلمان الأنصاري (عبر اللجنة السعودية الأميركية للعلاقات العامة – سابراك)
8/11/2022	8/30/2017	SAPRAC, Inc.	سلمان الأنصاري
12/31/2016	1/23/2018	Portland PR Inc.	مؤسسة الملك عبدالله
7/31/2018	2/2/2018	Churchill Ripley, LLC	الهيئة العامة للرياضة في المملكة العربية السعودية
8/26/2022	2/20/2018	Pillsbury Winthrop Shaw Pittman, LLP	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (MEIM) – مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة (K.A.CARE)
	2/20/2018	Law Office of David B. Kultgen	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية
	2/21/2018	King & Spalding LLP	وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية
4/30/2018	3/2/2018	APCO Worldwide, Inc.	المملكة العربية السعودية
6/30/2025	3/8/2018	Akin, Gump, Strauss, Hauer & Feld, LLP	صندوق الاستثمارات العامة
9/15/2019	3/13/2018	Hill and Knowlton Strategies, LLC	شركة السوق المالية السعودية (تداول)
3/14/2018	3/14/2018	Fleishman-Hillard, Inc.	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)
3/5/2019	3/14/2018	Gowling WLF (Canada) LLP / Gowling WLG (Canada) S.E.N.C.R.L., S.R.L	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية
4/17/2018	3/26/2018	APCO Worldwide, Inc.	الهيئة الملكية لمحافظة العلا
7/15/2018	5/21/2018	Hill and Knowlton Strategies, LLC	هيئة السوق المالية
3/1/2022	6/26/2018	SAPRAC, Inc.	رابطة العالم الإسلامي
	6/29/2018	McKeon Group, Inc.	سفارة المملكة العربية السعودية
10/17/2018	8/14/2018	BGR Government Affairs, LLC	سفارة المملكة العربية السعودية
10/18/2018	9/7/2018	Gibson, Dunn & Crutcher LLP	سفارة المملكة العربية السعودية
10/11/2018	9/12/2018	Gladstone Place Partners LLC	صندوق الاستثمارات العامة
10/3/2018	9/25/2018	Portland PR Inc.	مؤسسة الوليد الإنسانية

10/26/2018	10/10/2018	Southfive Strategies, LLC	رابطة العالم الإسلامي عبر اللجنة السعودية الأميركية للعلاقات العامة (SAPRAC)
10/12/2018	10/12/2018	November Team LLC	رابطة العالم الإسلامي عبر اللجنة السعودية الأميركية للعلاقات العامة (SAPRAC) عبر Southfive Strategies
9/30/2019	1/22/2019	QORVIS LLC	المجلس العالمي لزعماء الأديان
6/30/2021	2/25/2019	KARV Communications, Inc.	صندوق الاستثمارات العامة
10/1/2022	3/15/2019	QORVIS LLC	رابطة العالم الإسلامي
	4/1/2019	QORVIS LLC	مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
	7/8/2019	Teneo Strategy LLC	شركة نيوم
3/5/2024	11/12/2019	Larson Shannahan Slifka Group, LLC	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
1/16/2022	12/2/2019	Summit Information Services Inc.	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية عبر Group, LLC Larson Shannahan Slifka
12/31/2020	12/3/2019	Hathaway Strategies, LLC	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية عبر Group, LLC Larson Shannahan Slifka
	2/6/2020	Williams Group	المملكة العربية السعودية
1/15/2021	2/14/2020	Daniel J. Edelman, Inc.	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
	3/18/2020	Certus Insights, LLC	المملكة العربية السعودية (عبر Qorvis Holding Inc.)
11/30/2021	6/22/2020	Ruder Finn, Inc.	شركة نيوم
6/30/2020	6/30/2020	Booz Allen Hamilton Inc.	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
7/13/2020	7/2/2020	The Burson Group LLC	شركة نيوم
8/10/2020	8/10/2020	Boston Consulting Group International, Inc.	مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي (CEDA)
8/10/2020	8/10/2020	McKinsey & Company, Inc. International	مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي (CEDA)
	11/13/2020	Off Hill Strategies LLC	سفارة المملكة العربية السعودية
1/31/2021	11/20/2020	Daniel J. Edelman, Inc.	شركة نيوم
3/5/2024	12/9/2020	Arena Strategy Group, LLC	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية عبر Group LLC Larson Shannahan Slifka
4/29/2022	4/9/2021	Kyle Moyer & Company, LLC	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية عبر Group LLC Larson Shannahan Slifka
1/22/2022	6/7/2021	Prime Time Media, LLC	شركة تقنية ETS
	9/5/2021	Teneo Strategy LLC	صندوق الاستثمارات العامة

6/1/2022	10/8/2021	Hill and Knowlton Strategies, LLC	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية (MCIT) عبر شركة Informa Saudi Arabia Limited
9/1/2023	1/3/2022	Nicolla Hewitt Communications Corp.	وزارة الإعلام (عبر شركة ثقة لخدمات الأعمال)
5/31/2023	6/2/2022	BGR Government Affairs, LLC	رابطة العالم الإسلامي
11/9/2024	6/9/2022	Daniel J. Edelman, Inc.	وزارة الثقافة – المملكة العربية السعودية
9/30/2022	7/7/2022	Daniel J. Edelman, Inc.	شركة فيرون المحدودة، ممثل عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)
10/7/2022	9/16/2022	APCO Worldwide LLC	وزارة الصناعة والثروة المعدنية – المملكة العربية السعودية
12/29/2022	10/7/2022	Wagstaff Worldwide Public Relations, Inc.	الهيئة الملكية لمحافظة العلا
12/1/2022	10/12/2022	Hill and Knowlton Strategies, LLC	الخطوط الحديدية السعودية (SAR)، عبر Hill + Knowlton Strategies GmbH
11/1/2023	12/20/2022	Hill, Isabel	شركة كفاءات
	2/16/2023	MMGY Global, LLC	الهيئة الملكية لمحافظة العلا
	3/31/2023	USSA International LLC	صندوق الاستثمارات العامة
2/28/2025	4/11/2023	KARV Communications, Inc.	شركة نيوم (عبر Richard Attias and Associates Saudi لتنظيم المعارض)
5/31/2023	5/10/2023	Daniel J. Edelman, Inc.	الهيئة السعودية للفضاء
2/15/2024	5/19/2023	Daniel J. Edelman, Inc.	وزارة السياحة، المملكة العربية السعودية
	6/22/2023	Brownstein Hyatt Farber Schreck, LLP	صندوق الاستثمارات العامة
8/9/2023	8/9/2023	DB Ink LLC	الهيئة السعودية للفضاء عبر Mercury Communications
2/1/2025	8/18/2023	Teneo Strategy LLC	شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمي (RVCMC)
10/31/2023	9/8/2023	Accenture Saudi Arabia Limited	الشركة السعودية للإعلام
6/30/2025	9/15/2023	Akin, Gump, Strauss, Hauer & Feld, LLP	صندوق الاستثمارات العامة
5/5/2024	10/6/2023	Marson Media	شركة المراعي
	10/25/2023	Petruzzello, Michael James	السفارة الملكية للمملكة العربية السعودية
8/31/2024	11/21/2023	Accenture Saudi Arabia Limited	شركة القدية للاستثمار
	1/15/2024	RF Binder Partners Inc.	صندوق الاستثمارات العامة
4/8/2024	1/31/2024	Fleishman-Hillard, Inc.	معهد مبادرة مستقبل الاستثمار

	2/2/2024	Rational 360, Inc.	صندوق الاستثمارات العامة
7/9/2024	3/2/2024	Brownstein Hyatt Farber Schreck, LLP	شركة نيوم
3/11/2024	3/11/2024	Leidar USA, Inc.	رابطة العالم الإسلامي (عبر Beni Adam Foundation Inc.)
	4/8/2024	APCO Worldwide LLC	وزارة السياحة، المملكة العربية السعودية
	6/13/2024	Sovereign Strategy Limited	وزارة الصحة، المملكة العربية السعودية
3/31/2025	7/4/2024	Ruder Finn, Inc.	وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية
	7/23/2024	Prosek LLC d/b/a Prosek Partners	معهد مبادرة مستقبل الاستثمار
	9/5/2024	Capital K, LLC	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)
12/31/2024	9/20/2024	Hill and Knowlton Strategies, LLC	وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية عبر Gulf Hill and Knowlton for Advertising Company Limited
	11/7/2024	Prosek LLC d/b/a Prosek Partners	صندوق الاستثمارات العامة
	12/19/2024	Marson, Barrett	شركة المراعي
5/29/2025	1/9/2025	The Burson Group LLC	شركة طيران الرياض
	1/10/2025	Basilinna Advisory LLC	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث – ممثَّل بفرع المشتريات الأميركية RoySpec KFSHRC
7/31/2025	1/16/2025	FGS Global (US) LLC (FKA FGH Holdings LLC)	صندوق الاستثمارات العامة
3/21/2025	1/24/2025	Fleishman-Hillard, Inc.	معهد مبادرة مستقبل الاستثمار (FII Institute)
	1/24/2025	Richard Attias & Associates LLC	معهد مبادرة مستقبل الاستثمار
	3/21/2025	Brownstein Hyatt Farber Schreck, LLP	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية
	4/4/2025	Ballard Partners	سفارة المملكة العربية السعودية
	4/25/2025	FTI Consulting (SC) Inc.	صندوق الاستثمارات العامة
6/30/2025	5/9/2025	IPG DXTRA Entertainment, Inc. d/b/a Rogers & Cowan PMK	شركة مانغا للإنتاج، المحدودة
	7/9/2025	FTI Consulting (SC) Inc.	شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمي (RVCMC)
	7/15/2025	Basilinna Advisory LLC	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث – ممثَّل بشركة Veyron Limited Co.
	7/28/2025	Hunton Andrews Kurth LLP	وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية

الهيئة الملكية لمدينة الرياض	Daniel J. Edelman, Inc.	8/21/2025	
صندوق الاستثمارات العامة	Rational 360, Inc.	12/8/2025	

تشير بيانات الجماعات المتعاقَد معها سعودياً، إلى أن السعودية كانت الدولة الأكثر نشاطاً سياسياً داخل منظومة الضغط الأجنبي في الولايات المتحدة خلال عامي 2022–2023، مع تسجيل ما لا يقل عن 14,128 نشاطاً سياسياً في تلك الفترة وحدها. وقد استهدفت الغالبية العظمى من هذه الأنشطة أعضاء الكونغرس وموظفيهم، ولا سيما لجان الشؤون الخارجية والقوات المسلحة، إضافة إلى وسائل الإعلام الرئيسية، حيث شملت الاتصالات أكثر من 70 ألف تواصل مع مكاتب تشريعية خلال عامين فقط، إلى جانب مئات الاتصالات مع كبريات الصحف الأميركية[25].

في سياق حرب اليمن، التي بدأت عام 2015 بدعم أميركي سياسي وعسكري، تزامن تصاعد الانتقادات داخل الكونغرس مع زيادة واضحة في الإنفاق السعودي على خدمات العلاقات العامة. فقد أظهرت بيانات وزارة العدل الأميركية – قسم FARA أنّ شركة Qorvis Communications، التي تمثل العمود الفقري للاتصال السعودي في واشنطن منذ ما بعد هجمات سبتمبر 2001، تلقت أكثر من 10 ملايين دولار في عام 2015 وحده، أي في العام التالي مباشرة لانطلاق العمليات العسكرية في اليمن، في إطار جهود هدفت إلى إعادة تأطير الصراع بوصفه جزءاً من مواجهة إقليمية أوسع، لا سيما مع إيران، بدلاً من حصره في سرديات الكلفة الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني[26]. ويكشف هذا التزامن أن التعاقدات لم تكن محايدة زمنياً، بل ارتبطت مباشرة بمحطات تصاعد الضغط السياسي والإعلامي على الرياض.

بلغ هذا النمط ذروته عقب اغتيال جمال خاشقجي وتقطيع جثّته في قنصلية السعودية في إسطنبول يوم 2 أكتوبر 2018، حين واجه محمد بن سلمان أخطر أزمة شرعية في علاقته مع الأميركيين، بما مثّل انهياراً لصورته التي كان قدد عمل على بنائها لثلاث سنوات. فعلى الرغم من إلغاء عدد من شركات الضغط والعلاقات العامة في الأسابيع الأولى التي تلت الجريمة عقودها مع الرياض، أظهرت بيانات وزارة العدل

[25] Freeman, B., & Cleveland-Stout, N. (2024, July 8). *Foreign lobbying in the U.S.* Quincy Institute for Responsible Statecraft.
https://quincyinst.org/research/foreign-lobbying-in-the-u-s/#h-reputation-laundering

[26] Freeman, B. (2022, August 29). The Saudi lobby builds back better. *The Intercept*.
https://theintercept.com/2022/08/25/saudi-arabia-lobby-mbs-khashoggi/

أنّ السعودية لجأت إلى استراتيجية "التكثيف الانتقائي"، إذ ضاعفت اعتمادها على الشركات التي واصلت تمثيلها. ففي الأسابيع الستة الأولى فقط بعد مقتل خاشقجي، تلقت شركة Qorvis ما يقارب 18 مليون دولار من الحكومة السعودية، وكذلك حصل Buck Mckeon على مئات آلاف الدولارات من خارج العقد الموقَّع معه منذ 2014. هذا التطور عكس حجم الموارد التي خصّصتها الرياض لإدارة الأزمة ومنع تحوّل الغضب السياسي إلى إجراءات عقابية دائمة[27]. يشير مسح البيانات المنشورة في قسم FARA التابع لوزارة العدل الأميركية أنّ Qorvis وحدها حصلت على أكثر من 100 مليون دولار من السعودية بين 2002 و2022، مع زيادات ملحوظة في فترات الأزمات الكبرى في العلاقات الأميركية–السعودية[28].

لم تقتصر هذه الجهود على الضغط داخل الكونغرس، بل امتدت إلى الفضاء المجتمعي والإعلامي خارج واشنطن. فقد وثّقت بيانات FARA إطلاق حملات قادتها شركات علاقات عامة عملت على التواصل مع آلاف الوسائل الإعلامية المحلية، ومنظمات غير ربحية، ومؤسسات تعليمية، وحتى طلاب مدارس ثانوية في أكثر من نصف الولايات الأميركية، بهدف نشر رسائل تؤكد "عمق الشراكة الاقتصادية" بين السعودية والولايات المتحدة، وتروّج لسردية الإصلاحات الاجتماعية وحقوق الإنسان داخل المملكة. ويشير هذا التوسع الجغرافي والموضوعي إلى انتقال اللوبي السعودي من نموذج الضغط النخبوي التقليدي إلى نموذج أوسع يسعى إلى التأثير في الرأي العام المحلي – بما يتجاوز العاصمة واشنطن – بوصفه عاملاً غير مباشر في تشكيل المواقف السياسية.

في مرحلة لاحقة، اتخذت استراتيجية التأثير السعودية بعداً أكثر تعقيداً عبر الاستثمار في مجالات الرياضة والترفيه والثقافة، بوصفها امتداداً لوظيفة اللوبي السياسي. فقد لعب صندوق الاستثمارات العامة السعودي، الذي يديره ياسر الرميان بإشراف مباشر من محمد بن سلمان، دوراً محورياً في تمويل مشروع LIV Golf والسعي إلى الاندماج مع PGA Tour، في صفقة رافقها نشاط ضغط مكثف داخل الكونغرس الأميركي. وتُظهر الوثائق أنّ جماعة الضغط Brownstein Hyatt Farber Schreck، الممثلة للصندوق، أجرت عشرات الاتصالات مع أعضاء لجنة التحقيق الدائمة في مجلس الشيوخ قبيل جلسات الاستماع، ووزّعت وثائق "حقائق/أساطير" على مكاتب أعضاء بارزين في اللجنة، كما تواصلت مباشرة مع فرق عمل تشريعية لاستطلاع طبيعة الأسئلة المتوقَّعة خلال الجلسات. ويكشف هذا السلوك أن الاستثمار الرياضي لم يكن

[27] المرجع السابق.

[28] مرجع سابق، Freeman, B., & Cleveland-Stout, N.

منفصلاً عن شبكة الضغط السياسي، بل مكمّلاً لها ضمن استراتيجية تهدف إلى تقليص احتمالات المحاسبة التشريعية[29].

رغم هذه الجهود المكثّفة، تُظهر عملية قياس نشاط الضغط المستندة إلى بيانات قسم FARA بوقائع الأحداث والمواقف الأميركية، أنّ فاعلية التعاقدات السعودية بقيت محدودة بنيوياً. فعلى الرغم من نجاح اللوبي السعودي في تعطيل أو تأجيل تشريعات تهدف إلى وقف الدعم العسكري أو فرض عقوبات، كما حدث خلال إدارة دونالد ترامب الأولى، إلا أنّ الجدل حول حرب اليمن وحقوق الإنسان لم يُحسم لصالح السعودية داخل الخطاب الأميركي، بل تحوّل إلى عنصر دائم في النقاش العام حول العلاقة الثنائية. وعليه، يمكن القول إنّ التعاقدات السعودية أسهمت في إدارة الأزمات ومنع القطيعة، لكنّها لم تنجح في إعادة إنتاج إجماع سياسي أميركي مستقر حول السعودية كما كان الحال في عقود سابقة، وهذا مردّه إلى انتفاء حاجة الدولة العميقة الأميركية للنفط السعودي بشكل أساسي.

الخاتمة

تُظهر هذه الدراسة، استناداً إلى قاعدة بيانات زمنية تمتد لسبعة عقود، أنّ التعاقدات السعودية مع جماعات الضغط الأميركية لم تكن ظاهرة عابرة أو استجابة ظرفية لأزمات طارئة، بل شكّلت أداة بنيوية ثابتة في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي. غير أنّ ما تكشفه الوثائق بوضوح هو أنّ هذا الاستثمار المكثّف في أدوات الضغط لم يُنتج، في معظم مراحله، عائداً سياسياً متناسباً مع حجم الإنفاق أو كثافة النشاط، بل ظلّ محكوماً بمنطق إدارة الأزمات أكثر من كونه مشروعاً ناجحاً لإعادة تشكيل البيئة السياسية الأميركية تجاه السعودية على المدى الطويل.

تبيّن الفصول المتعاقبة أنّ السعودية استخدمت اللوبي الأميركي كبديل وظيفي عن غياب الامتداد المجتمعي والمؤسسي داخل الولايات المتحدة، معتمدة على شركات ضغط وعلاقات عامة ومكاتب محاماة لتعويض هذا الخلل البنيوي. إلا أنّ هذا النموذج القائم على التعاقد الخارجي، لا على بناء تحالفات داخلية مستدامة، جعله شديد الحساسية للسياقات السياسية الأميركية، ومحدود القدرة على الصمود عند تغيّر المزاج العام أو أولويات الكونغرس والإعلام. ويبرز ذلك بوضوح في المحطات المفصلية الكبرى، من هجمات 11 سبتمبر،

[29] Whitson, S. L. (2025, February 10). *Saudi Arabia's bid for control of the PGA isn't just about golf*. DAWN. https://dawnmena.org/saudi-arabias-bid-for-control-of-the-pga-isnt-just-about-golf/

إلى حرب اليمن، إلى مقتل جمال خاشقجي، حيث نجحت السعودية في احتواء الضرر ومنع القطيعة، لكنها فشلت في إغلاق ملفات النقد أو استعادة صورة مستقرة داخل الخطاب الأميركي.

كما تُظهر الدراسة أنّ التحوّل من النهج الدفاعي إلى الهجومي في عهد محمد بن سلمان لم يغيّر جوهرياً من نتائج هذا النمط، رغم تضاعف حجم الإنفاق وتوسّع نطاق التعاقدات ليشمل مجالات الثقافة والرياضة والاستثمار والترفيه. فقد أدّت عسكرة السياسة الخارجية السعودية وتسييس مشاريع التحديث الاقتصادي إلى ربط صورة الدولة بشخص الحاكم، ما جعل أي أزمة سياسية أو أخلاقية ذات طابع شخصي تتحوّل سريعاً إلى أزمة بنيوية في منظومة الضغط بأكملها. وبذلك، أصبح اللوبي السعودي أداة لإدارة السمعة الآنية أكثر من كونه رافعة استراتيجية لإعادة بناء الشرعية السياسية.

وعليه، تخلص هذه الدراسة إلى أنّ اللوبي السعودي في واشنطن، رغم كونه من حيث الحجم والإنفاق أحد أكثر أنماط الضغط الأجنبي نشاطاً في الولايات المتحدة، يعاني من مأزق بنيوي مزدوج، فمن جهة، هو ضروري لمنع تدهور العلاقة مع واشنطن؛ ومن جهة أخرى، عاجز عن إنتاج قبول سياسي وأخلاقي مستدام داخل النظام الأميركي.